E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.5/2024/CRP.1
A/CN.9/WG.VI/WP.106
18 October 2024
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة النقل واللوجستيات
الدورة الخامسة والعشرون
عمَّان، 26-27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت

مستندات الشحن القابلة للتداول: ملخص لسير المفاوضات

موجز

تحيل الأمانة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إلى لجنة النقل واللوجستيات التابعة لها، في دورتها الخامسة والعشرين، صحيفة وقائع أعدّتها أمانة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) عن "مشروع الأونسيترال بشأن مستندات الشحن القابلة للتداول". وتتضمن هذه الصحيفة وصفاً موجزاً للسمات الرئيسية لمستند الشحن القابل للتداول المتوخى في مشروع الصك الجديد (قيد الإعداد).

وتهدف هذه الوثيقة إلى إطلاع لجنة النقل واللوجستيات في الإسكوا على المفاوضات الجارية بشأن مستند الشحن القابل للتداول، الذي يُعتبر المستند الأول من نوعه لتغطية النقل البري الدولي، وتسهيل نقاش حول المحاور الأساسية للمفاوضات ومقترحات الدول وأولوياتها في هذا الإطار. واللجنة مدعوَّة إلى تكوين موقف عربي من المفاوضات، يُمكِن للأمانة التنفيذية للإسكوا إيصاله إلى الساحة الدولية نظراً لعدم انخراط الدول العربية مباشرةً في هذه المفاوضات.

الأمم المتحدة A/CN.9/WG.VI/WP.106

الجمعية العامة

Distr.: Limited
13 August 2024
Arabic
Original: English

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل السادس (المعني بمستندات الشحن القابلة للتداول)
الدورة الخامسة والأربعون
فيينا، 9-13 كانون الأول/ديسمبر 2024

مذكرة من الأمانة

صحيفة وقائع: مشروع الأونسيترال بشأن مستندات الشحن القابلة للتداول

تتضمن هذه المذكرة وصفا موجزا للسمات الرئيسية لمستند الشحن القابل للتداول (بشكليه الورقي والإلكتروني) المتوخى في مشروع الصك الجديد (قيد الإعداد) بصيغته المنقحة بعد دورة الفريق العامل السادس الرابعة والأربعين. وقد أعدت أمانة الأونسيترال هذا الوصف لتيسير التشاور بين الهيئات ذات الصلة في القطاعات المعنية.

030924 030924 V.24-14607 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

صحيفة وقائع: مشروع الأونسيترال بشأن مستندات الشحن القابلة للتداول

1- يعكف الفريق العامل السادس التابع للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) حاليا على وضع صك جديد بشأن مستندات الشحن القابلة للتداول[1]. ويُذكر أن بوالص الشحن مستخدمة على نطاق واسع بوصفها سند ملكية في القطاع البحري، لكن مستندات النقل التي تصدرها شركات النقل بالسكك الحديدية والنقل البري والجوي (التي تعرف عادة باسم "أذون الشحن")، والتي عادة ما تكون غير قابلة للتداول، لا يمكن أن تؤدي تلك الوظيفة. والهدف من الصك الجديد استحداث نوع جديد من مستندات الملكية اسمه "مستند الشحن القابل للتداول" يمكن أن يؤدي وظيفة مماثلة لسند شحن بحري لنقل البضائع بأي واسطة نقل في سياق النقل المتعدد الوسائط أو الأحادي الواسطة. كما يوفر الصك الجديد إطارا قانونيا للاعتراف بسجلات الشحن الإلكترونية القابلة للتداول واستخدامها.

2- ومنذ أن أحالت اللجنة الموضوع إلى الفريق العامل السادس في عام 2022، عُقدت أربع دورات للفريق العامل في فيينا ونيويورك للنظر في مجموعة من مشاريع الأحكام الأولية لصك جديد بشأن مستندات الشحن القابلة للتداول. ***ومن المقرر عقد الدورة المقبلة من 9 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2024 في مركز فيينا الدولي في فيينا.***

3- ويرد في الفقرات التالية ملخص للسمات الرئيسية لمستند الشحن القابل للتداول المتوخى في مشروع الصك الجديد (*قيد الإعداد*). وتجدر الإشارة، تفاديا للشك، إلى أن هذه السمات الرئيسية تجسد افتراضات عمل الفريق العامل، التي لا يزال من الممكن تنقيحها أو تعديلها في الدورات المقبلة لكي تعالج على نحو مناسب، على سبيل المثال، احتياجات وشواغل الهيئات ذات الصلة في القطاعات المعنية.

لماذا يوجد طلب على مستندات الشحن القابلة للتداول وسجلات الشحن الإلكترونية القابلة للتداول؟

4- يمكن إحالة سندات الملكية إلى شخص آخر، مما يسهل شراء وبيع البضائع أثناء العبور. ولهذا الأمر أهمية خاصة في التجارة الدولية، فالشحنات يمكن أن تستغرق بعض الوقت أو قد يتعين إعادة تحميلها أثناء الرحلة (مثلا، في حالة النقل المتعدد الوسائط)، وقد ترغب الأطراف في أن تتمكن من بيع البضائع أو التصرف فيها بطريقة أخرى لأسباب مالية أو تشغيلية أو استراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن توفر سندات الملكية ضمانا أفضل للمصارف والمؤسسات المالية التي تمول التجارة، على غرار خطاب الاعتماد[2]. وعندما تصبح المصارف والمؤسسات المالية حائزة لسندات الملكية، فإنها تستطيع أن تمارس السيطرة على البضائع. وخلاصة القول إن سندات الملكية يمكن أن توفر المرونة في التجارة الدولية، كما يمكنها أن تيسر استخدام تمويل التجارة. والقصد من مستند الشحن القابل للتداول الذي يجري إعداده في الأونسيترال هو أن يكون بمثابة سند ملكية، مما سيسد ثغرة في النقل المتعدد الوسائط والنقل الأحادي الواسطة الذي لا يشمل مرحلة بحرية.

5- وعلاوة على ذلك، فالقدرة على التبديل بين وسائط النقل المختلفة عند الحاجة مع الاحتفاظ بوظيفة مستند الملكية التي يؤديها مستند النقل مفضلة لدى الشاحنين حتى لا تتدنى قيمة الضمان في سياق تمويل

(1) قدمت الصين، في الدورة الثانية والخمسين للأونسيترال في عام 2019، اقتراحا بشأن الأعمال التي يمكن أن تضطلع بها الأونسيترال في المستقبل من أجل استحداث مستند نقل قابل للتداول من أجل تسهيل نقل البضائع، لا سيما بالسكك الحديدية في المنطقة الأوروبية الآسيوية. وأشار الاقتراح إلى أن إذن الشحن بالسكك الحديدية، على العكس من سند الشحن البحري، لا يمثل سند ملكية ولا يمكن استخدامه لتسوية خطابات الاعتماد وتمويلها. كما أن محدودية وظيفة إذن الشحن بالسكك الحديدية تحد من قدرة المصارف على تقديم الخدمات المالية وتزيد من الضغوط المالية على المستوردين والمخاطر التي يواجهها المصدرون في تحصيل المدفوعات.

(2) خطاب الاعتماد هو أداة لتمويل التجارة مستخدمة على نطاق واسع، ولا يزال مهما لتيسير بناء الثقة بين الشركاء في المعاملات التجارية الدولية، لا سيما عندما لا يكون قد سبق للمشتري والبائع إجراء معاملات فيما بينهما.

التجارة. وعلى سبيل المثال، أدى قرار العديد من خطوط الشحن البحري تغيير مسار السفن بعيدا عن البحر الأحمر وقناة السويس إلى تطوير خدمات جديدة تجمع بين خدمات الشحن والنقل البري وبالسكك الحديدية و/أو النقل الجوي. وفي هذه الظروف، فاستخدام مستند شحن قابل للتداول (على عكس سند الشحن البحري) يغطي النقل بأكمله لن يستلزم إصدار أذون شحن بري/بالسك الحديدية غير قابلة للتداول أو سندات شحن جوي غير قابلة للتداول من جانب مُصدر مستند الشحن القابل للتداول في حالة تبديل واسطة النقل. والمرونة المتمثلة في بيع البضاعة إلى مشتر آخر أثناء العبور أصبحت تشكل بدورها جزءا هاما من عملية بناء قدرة الشاحنين على الصمود في إطار سلاسل التوريد في أوقات الاضطراب.

6- وأخيرا وليس آخرا، يمكن لإطار قانوني موحد في شكل اتفاقية دولية (على النحو الذي يتوخاه الفريق العامل حاليا) أن يوفر نفس المعايير القانونية المتعلقة بالاعتراف بسجلات الشحن الإلكترونية القابلة للتداول واستخدامها، وبالتالي المساعدة على تيسير قابلية التشغيل البيني لنماذج تبادل البيانات.

ما هي الجهة التي تصدر مستندات الشحن القابلة للتداول وسجلات الشحن الإلكترونية القابلة للتداول؟

7- يتوخى الفريق العامل حاليا أن يكون بوسع أي متعهد نقل يتصرف كناقل متعاقد إصدار مستند شحن قابل للتداول أو مستند شحن إلكتروني قابل للتداول، بصرف النظر عما إذا كان ذلك الشخص يقوم بالنقل بنفسه أو لا. ويشمل ذلك أي ناقل بالسكك الحديدية/برا/جوا أو وكيل شحن يبرم عقد نقل مع المرسل ومن ثم يتحمل مسؤولية تنفيذ العقد في سياق متعدد الوسائط أو أحادي الواسطة. ولتفادي الشك، لا يمكن لوكلاء الشحن الذين يعملون كوكلاء فقط (لا كناقلين متعاقدين) إصدار مستندات شحن قابلة للتداول أو سجلات شحن إلكترونية قابلة للتداول.

كيف تصدر مستندات الشحن القابلة للتداول وسجلات الشحن الإلكترونية القابلة للتداول؟

8- يتوخى في المرحلة الحالية أيضا أنه يتعين، كقاعدة تكميلية، أن يكون مستند النقل (سواء كان قابلا للتداول أو غير قابل للتداول)، الذي يصدره نفس متعهد النقل والذي يستوفي المتطلبات الدنيا المتعلقة بالمعلومات[(3)] بمثابة مستند شحن قابل للتداول أو سجل شحن إلكتروني قابل للتداول إذا كان يتضمن عبارة من قبيل "لأمر" أو "قابل للتداول" أو عبارة مكافئة لها وكذلك ملاحظة ظاهرة يدونها متعهد النقل تذكر أن مستند النقل سيكون بمثابة مستند شحن قابل للتداول أو سجل شحن إلكتروني قابل للتداول اعتبارا من تاريخ محدد

(3) من المتوخى حالياً أن يشير مستند الشحن القابل للتداول أو سجل الشحن الإلكتروني القابل للتداول إلى:

(أ) اسم متعهد النقل وعنوانه؛

(ب) اسم المرسل إليه وعنوانه، إذا اقتضى القانون المنطبق على عقد النقل إدراجهما في مستند النقل، أو حددهما المرسل؛

(ج) اسم المرسل وعنوانه؛

(د) الطبيعة العامة للبضائع، والعلامات الرئيسية اللازمة للتعرف على البضائع، وإشارة صريحة – عند الاقتضاء – إلى كون البضائع خطرة، وعدد الطرود أو القطع، والوزن القائم للبضائع أو كميتها معبرا عنها على نحو آخر، وكل ذلك طبقا للتفاصيل المقدمة من المرسل؛

(هـ) ترتيب البضائع وحالها الظاهرين بالشكل الذي أخذها به متعهد النقل في عهدته؛

(و) مكان وتاريخ أخذ متعهد النقل البضائع في عهدته؛

(ز) مكان وتاريخ إصدار مستند الشحن القابل للتداول أو سجل الشحن الإلكتروني القابل للتداول، وكذلك مستند النقل، إذا صدر بشكل منفصل؛

(ح) مكان تسليم البضائع؛

(ط) عدد النسخ الأصلية من مستند الشحن القابل للتداول، في حال إصدار أكثر من نسخة أصلية واحدة؛

(ي) بيان يوضح ما إذا كانت أجرة النقل قد دفعت مقدما أو إشارة توضح ما إذا كانت أجرة النقل واجبة الأداء على المرسل إليه؛

(ك) [ملاحظة ظاهرة تشير إلى هذه الاتفاقية.]

وبالإشارة إلى مشروع الصك الجديد. ومن المتوخى، مثلا، أن تكون بوليصة الشحن المتعدد الوسائط الصادرة عن الاتحاد الدولي لرابطات متعهدي الشحن مستندَ شحن قابلا للتداول في حال استوفت الشروط الواردة أعلاه.

9- وكقواعد احتياطية، من المتوخى حاليا أن يتسنى إصدار مستند الشحن القابل للتداول على شكل مستند منفصل إلى جانب مستند النقل غير القابل للتداول في حال كانت القوانين المنطبقة تمنع استخدام مستند النقل بوصفه مستندا قابلا للتداول (مثل المادة 6-5 من القواعد الموحدة المتعلقة بالتعاقد على النقل الدولي للبضائع بالسكك الحديدية التابعة للاتفاقية المتعلقة بالنقل الدولي بالسكك الحديدية). ولا يمكن لنفس متعهد النقل إصدار مستندين قابلين للتداول بشأن نفس البضائع. ومن المتوخى أيضًا أنه، في حالة عدم وجود أي مستند نقل صادر عن متعهد النقل، يمكن لمتعهد النقل إصدار مستند شحن قابل للتداول أو سجل شحن إلكتروني قابل للتداول.

كيف سيؤثر مشروع الصك على حقوق والتزامات متعهد النقل والمرسِل والمرسل إليه ومسؤوليتهم بمقتضى الاتفاقيات الدولية المنطبقة أو القانون الوطني المنطبق؟

10- سيرسي الصك الجديد نوعا جديدا من مستندات الملكية ولن ينطبق إلا على هذا النوع الجديد من مستندات الملكية (أي مستندات الشحن القابلة للتداول وسجلات الشحن الإلكترونية القابلة للتداول). وبناءً على ذلك، لن يطبق الصك الجديد على مستندات النقل الصادرة بموجب عقود النقل التي تحكمها الاتفاقيات الدولية السارية الحالية (مثل سندات الشحن البحري وسندات الشحن بالسكك الحديدية والشحن البري وسندات الشحن الجوي). غير أن الصك الجديد سينطبق على مستندات النقل التي تتضمن "ملاحظة" والتي تستوفي الشروط المنصوص عليها في الفقرة 8 أعلاه، بما في ذلك وجود ملاحظة ظاهرة يدونها متعهد النقل تنص على أن مستند النقل سيكون بمثابة مستند شحن قابل للتداول أو سجل شحن إلكتروني قابل للتداول اعتبارا من تاريخ محدد وبالإشارة إلى مشروع الصك الجديد.

11- والافتراض المعتمد في مشروع الصك حاليا هو أن إصدار مستند الشحن القابل للتداول أو سجل الشحن الإلكتروني القابل للتداول وإحالته ينبغي، من حيث المبدأ، ألا يمس بحقوق والتزامات متعهد النقل والمرسل والمرسل إليه بمقتضى الاتفاقيات الدولية المنطبقة أو القانون الوطني المنطبق. لكن حائز مستند الشحن القابل للتداول أو سجل الشحن الإلكتروني القابل للتداول سيكتسب جميع الحقوق بموجب عقد النقل، كما ستسقط أي استحقاقات في الحقوق الممنوحة للمرسل أو المرسل إليه (حسب الاقتضاء). ويجب أن تكون هذه الآلية بمثابة إحالة للحقوق من قبل المرسل إلى الحائز. وستكون موافقة الشاحن على إحالة جميع الحقوق المخولة بموجب عقد النقل إلى الحائز ضمنية عندما يطلب الشاحن من متعهد النقل إصدار مستند شحن قابل للتداول أو سجل شحن إلكتروني قابل للتداول.

12- ويهدف مشروع الصك إلى تجنب التدخل في نظم المسؤولية القائمة فيما يتعلق بالنقل الدولي للبضائع. ومن المتوخى حاليا أن تعالَج المسائل المتعلقة بمسؤولية متعهد النقل عموما في إطار القانون الذي ينظم عقد النقل، باستثناء مسؤولية متعهد النقل، مثلا، عن الأضرار الناتجة عن خرقه لالتزاماته بموجب مشروع الصك الجديد، وهو أمر لم يناقشه الفريق العامل بعد.

13- ويشير مشروع الصك بوضوح إلى أنه لا يمس بانطباق أي اتفاقية دولية أو قانون وطني بشأن تنظيم عمليات النقل أو مراقبتها.